

قياس مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019/1995 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)

Measuring the contribution of the tourism sector to economic growth in Algeria during the period 1995/2019 using the ARDL model

حامد نور الدين¹، نسيب أنفال²، جرفي زكريا³

¹ جامعة الجوف - سكاكا (السعودية)، nhamed@ju.edu.sa

² جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، anfal.necib@univ-biskra.dz

³ المركز الجامعي تيبازة - تيبازة (الجزائر)، zakodjorfi@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/31

تاريخ القبول: 2021/03/26

تاريخ الإرسال: 2021/02/01

ملخص:

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الهامة التي تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، لذا نهدف من هذه الدراسة إلى إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع السياحي الذي يمتص عددا كبيرا من اليد العاملة مما يجعله يساهم في عملية التنويع الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

ومنهُ، سنحاول تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين القطاع السياحي والنمو الاقتصادي (*GDP*) خلال الفترة 1995-2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة *ARDL*، وخلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، إضافة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن.

كلمات مفتاحية: القطاع السياحي، النمو الاقتصادي، نموذج *ARDL*، الجزائر

تصنيفات JEL: Q56, O47, C50, O55

Abstract:

The tourism sector is considered one of the important sectors that contribute to advancing the national economy, so we aim from this study to highlight the economic and social role of the tourism sector, which absorbs a large number of labors, making it contribute to the process of economic diversification and the advancement of the national economy outside the hydrocarbon sector.

From it, we will try to determine the short and long-term relationship between the tourism sector and the gross domestic product during the period 1995-2019, using the ARDL model, and the standard study concluded that there is a long-term balanced relationship, in addition to the absence of the problem of self-correlation of the sequence of errors with the stability of capabilities over time.

Keywords: Tourism sector, economic growth, ARDL model, Algeria

JEL Classification Cods: Q56, O47, C50, O55

المؤلف المرسل: جرفي زكريا، الإيميل: zakodjorfi@gmail.com

المقدمة:

إن الأحوال التي تعيشها الدول النامية تفرض عليها إتباع سياسة عقلانية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية لإنعاش التنمية الوطنية على المدى المتوسط والطويل، وهذا لتشجيع الاستثمار واللاحاق بالدول المتقدمة، إذ تعد السياحة من أكبر القطاعات نمو في العالم، لذلك أصبحت اليوم من أهم القطاعات الخدمائية والتجارية ومصدرا للعملة الصعبة وهي أكثر استيعابا لليد العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية المسطرة لمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يتيح فرصا كثيرة لإقامة روابط اقتصادية مع عدة قطاعات أخرى والحصول على العملة الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات والتنويع الاقتصادي وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، كما تعتبر عاملا جاذبا للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة وبفضل الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر فقد ظهرت أنواع مختلفة من السياحة في الجزائر من بينها السياحة البيئية والسياحة الدينية والسياحة العلاجية وكذا السياحة الصحراوية، كما قامت السلطات الوطنية بدعم القطاع السياحي في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، ورصدت له أموال ضخمة لترقية هذا القطاع وتحقيق تنمية محلية ثم وطنية شاملة، إلا أن قطاع السياحة في الجزائر لا يزال يواجه الكثير من الصعوبات التي حالت دون وصوله إلى المستوى المطلوب الذي يلائم ما تمتلكه الجزائر من مقومات التي تجعل منها دولة رائدة في مجال السياحة.

مشكلة الدراسة:

سعت الجزائر إلى تنمية قطاع السياحة، بسن العديد من القوانين والتشريعات المنظمة للقطاع، إلا أن التدفقات السياحية للجزائر تبقى بعيدة عن طموح الحكومة، بحيث لا يتعدى نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الخام 3.7% في سنة 2018 و03% من إجمالي العمالة، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بنسبة المساهمة العالمية لقطاع السياحة، لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة تقدير أو قياس مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام، بناء على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1995/2019؟

فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على إشكالية البحث، تم اختبار الفرضية التالية:

"هناك استجابة في النمو الاقتصادي للتغيرات الحاصلة في إيرادات القطاع السياحي"

أهمية البحث:

نظرا لأن القطاع السياحي يشكل أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في اقتصاديات العديد من الدول، فإن هذه الدراسة تهتم بدراسة جانب مهم من الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمة إيراداته رغم ضعفها مقارنة بدول الجوار في الناتج الداخلي الخام ودفع عجلة النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ هدفين أساسيين هما:

- تحليل الدور الاقتصادي للقطاع السياحي في الجزائر؛
- تحليل انعكاسات إيرادات القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهجية البحث:

سنعتمد على المنهج الكمي وباستعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر في الآجال الطويلة والقصيرة وفق نموذج **ARDL** وباستخدام برنامج **Eviews 10**.
الدراسات السابقة:

والتي نورد بعضها فيما يلي:

دراسة مناصر رابح و بشرابر عمران (2019) "أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية (1990-2014)": تناولت هذه الدراسة أثر الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج **VAR** واختبار السببية في الفترة 1997-2014، وهدفت إلى تقييم النشاط السياحي في الجزائر وتحليل العلاقة بينه وبين بعض المتغيرات المرتبطة بالنمو، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للقطاع على النمو المعبر عنه بالناتج المحلي، وهذا نظرا لإهمال جانب الاستثمارات الخاصة بالسياحة بحيث يبقى الاقتصاد الجزائري رهين قطاع الحروقات (مناصر و بشرابر، 2019).

دراسة خلوط عواطف وعيسى نبوية (2018) "أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر-المغرب-تونس)": تناولت هذه الدراسة تقييم أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة 1995-2015، وذلك بدراسة أثر الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي للدول الثلاث، بالإضافة إلى أثرها على ميزان المدفوعات والعمالة. ومن خلال تحليل الدور الاقتصادي للسياحة في الدول الثلاث، تبين أنها تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في المغرب وتونس، أما بالنسبة للجزائر فإنها لا تعتبر كمصدر مهم للدخل (خلوط و عيسى، 2018).

دراسة جليط الطاهر (2018) "دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر": تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي. ولهذا الغرض فقد تم الاستعانة بنماذج الديناميكية للكشف عن هذه العلاقة، وقد بينت النتائج عن وجود علاقة طردية ضعيفة نوعا ما بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، مع وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من معدل النمو الاقتصادي إلى الاستثمار السياحي. كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار السياحي يلعب دورا أساسيا في خفض معدلات البطالة والتضخم في الجزائر (جليط، 2018).

دراسة عبد القادر عبد الرحمان و محمد مدياني (2017) "أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر": تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الذي يحدثه الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من قيمة الاستثمار السياحي ونسبة مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتتحدد نسبة مساهمة القطاع السياحي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي بقيمة الإنفاق

الاستثماري السياحي وحجم العمالة لذات القطاع بنسبة 94%، وأن تغير قيمة الاستثمار السياحي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج بأكثر من أربع وحدات في الأجل الطويل، مما يعني ضرورة الاهتمام بهذا القطاع الذي قد يشكل بديلا للثروة النفطية الناضبة يوما ما (عبد القادر و مدياني، 2017).

دراسة (2019) A. Rasheed Oluwaseyi: وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) وإيرادات السياحة في دول في دول شمال إفريقيا باستخدام نموذج **Panel** خلال الفترة 1995-2016، تضمنت الدراسة الصادرات السلعية والتضخم والمتغير الوهمي الذي يشمل الربيع العربي لعام 2011. تعتمد الدراسة تقدير مجموعة المتوسطات المجمع (PMG) لتوضيح هذه العلاقة، ويظهر أن السياحة لديها القدرة على دفع النمو الاقتصادي على المدى القصير بمعامل 6% وعلى المدى الطويل بمعامل 29% (Oluwaseyi, 2019).

دراسة (2019) F. Manzour, And All: تعد صناعة السياحة في دول جنوب آسيا محركا للتنمية الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي. لذا تهدف هذه الدراسة لقياس تأثير السياحة على النمو الاقتصادي والتشغيل في باكستان خلال الفترة 1990-2015، باستخدام نموذج الانحدار ونهج جوهانسن للتكامل المشترك لتحليل البيانات، حيث أظهرت النتيجة الرئيسية لهذه الدراسة أن هناك تأثيرا إيجابيا وهاما للسياحة على النمو الاقتصادي في باكستان وكذلك على قطاع التشغيل، وهناك أيضا علاقة طويلة المدى بين المتغيرات قيد الدراسة. وتقتصر هذه الدراسة أنه يجب على المشرعين التركيز على السياسات مع التركيز بشكل خاص على الترويج للسياحة نظرا لإمكاناتها الكبيرة في جميع أنحاء البلاد (Manzoor, Wei, Asif, Zia ul Haq, & Rehman, 2019).

دراسة (2019) Taizeng Ren, And All: وتهدف الدراسة إلى دراسة تأثير جودة السياحة على التنمية الاقتصادية والبيئة: أدلة من دول البحر الأبيض المتوسط، من خلال قياس مساهمة السائحين الداخليين للبلد في الدخل الوطني وتدرس بشكل تجريبي تأثيرها على النمو الاقتصادي والتلوث البيئي في عينة من ثمانية بلدان متوسطة. خلال الفترة 1995-2014 وباستخدام نموذج **ARDL** والعلاقات السببية، حيث أظهرت النتائج أن مستوى دخل وصول السائحين لبلد ما، عبر جميع المستويات يلعب دورا مهما في تعزيز التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن دور مستوى الدخل لوصول السائحين لبلد ما في التلوث البيئي يختلف باختلاف التغيرات في الكميات. أي أن مستوى الدخل لوصول السائحين لبلد ما له آثار إيجابية وسلبية على النمو الاقتصادي والانبعثات، وأكدت الدراسة على ضرورة توسيع صناعة السياحة دون الإضرار بالبيئة في دول البحر الأبيض المتوسط (Taizeng, Muhlis, Sudharshan, Jianchun, & Wanshan, 2019).

دراسة (2017) N. Selimi, L. Sadiku, M. Sadiku: اهدف من هذه الدراسة هو قياس تأثيرات السياحة على النمو الاقتصادي في دول غرب البلقان (ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الجبل الأسود وصربيا)، خلال الفترة 1998-2014، باستخدام نماذج **PANEL** التي تستخدم لدراسة التأثيرات العشوائية والثابتة في 06 دول خلال 17 عام، وكذلك عدم التجانس الفردي عبر تلك البلدان. باستخدام تقدير **Hausman Taylor IV** باعتباره النموذج الأكثر ملاءمة لهذا التحليل. حيث أن الدخل الحقيقي للفرد في بلدان العينة يعتمد على الدخل المتأخر للفرد، والوافدين السياحيين، وإيرادات السياحة، ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، والنفقات

الحكومية. وكانت نتائج التقدير في جميع أنواع النماذج تشير إلى أن السياحة لها تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في دول غرب البلقان. ويقترح نموذج Hausman Taylor IV أنه مقابل كل زيادة بنسبة 1% في عدد السياح الوافدين، سيزداد الناتج بنحو 0.08% (Selimi, Sadiku, & Sadiku, 2017).

دراسة (F. Boudia, A. Elbachir (2016): وهي دراسة حول تحليل مؤشرات النمو السياحي في الجزائر خلال الفترة 2005-2014، وتهدف إلى تحليل تطور مؤشرات النمو السياحي في الجزائر خلال العشرية الأخيرة، وذلك لمعرفة مدى ازدهار أو كساد قطاع السياحة في الجزائر، عدد السياح الوافدين، عدد الليالي السياحية، الكثافة السياحية، متوسط الإقامة... الخ، ثم قام الباحثان بدراسة أداء هذا القطاع على مستوى الاقتصاد الوطني، من خلال قياس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والتشغيل، وتوصلنا إلى أنه على الرغم من أن الجزائر تملك مقومات طبيعية وتاريخية وثقافية تجعلها وجهة سياحية هامة، إلا أن مستوى القطاع السياحي لا يزال ضعيفا رغم انتعاشه في السنوات الأخيرة (Elbachir & Boudia, 2016).

دراسة (Kamel Bouadam (2011): دراسة حول تحليل الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة في الجزائر، فوجد الباحث أن قطاع السياحة في الجزائر في وضع متناقض من ناحية، نلاحظ عجزاً في سعة الإقامة، وفي التسويق، ونقصاً في المعرفة في التزل والمطاعم، وما إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، نجد صورة جذابة وإمكانيات وقدرات سياحية مشرقة قد يفسر هذا الوضع الوضع الجزائري الضعيف في قائمة أفضل الوجهات المستهدفة للسياحة في شمال إفريقيا وبشكل أعم في القارة الأفريقية في كل من القطاعين العام والخاص (Bouadam, 2011).

دراسة (Said Boumendjel (2010): دراسة حول القضية الاقتصادية للسياحة الجزائرية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر، حاولت الدراسة فهم ملامح سياسة السياحة الوطنية من الظروف الداخلية للبلد وتحليل الجانب الاقتصادي للمسألة لكن في الحقيقة توجه الباحث نحو الجانب الاجتماعي واعتبرها غير كافية، لأنه يعتقد أن السياحة تبدأ بالفعل خارج البلاد بتفعيل دور السفارات والقنصليات والممثلات التجارية والمنظمات السياسية والنقابية والعمالية والحجرة النواخذ الأولى للبلاد (Boumendjel, 2010).

دراسة (Y. Akan, I. Arslan, C. Isk (2007): وهي دراسة حول تحليل تأثيرات قطاع السياحة على النمو الاقتصادي وباقي القطاعات في تركيا، إذ يعد قطاع السياحة المصحوب بتغير الهيكل القطاعي في تركيا هو العنصر الرئيسي الذي يحدد النمو الاقتصادي، وتبحث هذه الدراسة في العلاقات السببية بين قطاع السياحة والنمو الاقتصادي لاقتصاد تركيا باستخدام اختبار Phillips-Perron ونهج التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر ونموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1985-2007، حيث أكدت النتائج على وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والسياحة، حيث تؤثر أرباح السياحة الدولية بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في تركيا، إن التأثير القوي للنشاط السياحي وفقاً لحجم المعلمة المقدرة يؤكد على وجود تأثير مضاعف مهم على المدى الطويل (Akan, Arslan, & Isk, 2007).

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال نتائج الدراسات السابقة نجد أن مجملها لا تخرج عن وجود تأثير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي، وجاءت هذه الدراسة لاستكمال ما جاءت به هذه الدراسات التي أكدت على أن السياحة في الاقتصاد العالمي هي واحدة من القطاعات الأكثر بروزاً ونموً، إذ يلعب هذا القطاع دوراً مهماً في تعزيز اقتصاد الدولة. ويمكن أن تؤدي زيادة تدفق السياحة إلى نتائج اقتصادية إيجابية للدول، لا سيما في الناتج الداخلي الخام والتشغيل.

ومنه وبناء على ما سبق ذكره يمكن لنا قياس مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام باعتباره مؤشر هام لقياس النمو الاقتصادي، وهذا من خلال قياس تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2018 في الأجلين القصير والبعيد باستخدام نموذج **ARDL**.

1. مفهوم السياحة:

تعتبر السياحة في العالم اليوم، أكثر محرك للتنمية المحلية من خلال الآثار المترتبة عنها على بقية القطاعات الأخرى (الفلاحة، الصناعة التقليدية، الثقافة، النقل، الخدمات، العمارة والبناء والري، الصناعة، ...). وقد أصبحت السياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية ذات أبعاد كثيرة ومهمة، وفي العديد من الدول أصبحت كصناعة لها أسس وقواعد فالسياحة تحد من البطالة والفقر، وتشكل دعماً للنمو ومصدراً لخلق الثروة، والمداخيل المستدامة.

1.1 تعريف السياحة:

يعتبر مفهوم السياحة مفهوماً حديث النشأة، إذ لم يتضح بشكل محدد إلا في العصر الحديث أي بعد أن أصبح السفر إحدى الظواهر العصر الاقتصادية والاجتماعية وقد اختلف تعريف السياحة تبعاً لاختلاف التخصصات العلمية التي تتناول الظاهرة بالدراسة والتحليل من هذه التعاريف:

- تعرف السياحة على أنها: حركة يؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد بغرض الانتقال من مكان لآخر ولأسباب اجتماعية أو للترفيه أو لقضاء العطل، أو لحضور المؤتمرات والمهرجانات أو العلاج والاستشفاء، وليس بغرض العمل والإقامة الدائمة ولا يدخل في السياحة الهجرة من بلد إلى بلد أو حتى العمل المؤقت أو الدراسة (طالب و وهران، 2011، صفحة 2).
- كما تم تعريفها من طرف المنظمة العالمية للسياحة على أنها: مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى (حوتية، 2014، صفحة 387).

2.1 تعريف الجزائر للسياحة:

بالنسبة للجزائر فإنها تبنت تعريف المنظمة العالمية للسياحة "WTO" إلا أنها أضافت بعض المفاهيم التي حددتها وزارة السياحة والمتعلقة بتوافد السواح والمنشآت الفندقية حيث:

- **الداخل:** كل مسافر تخطى أقدامه أرض الجزائر (التراب الوطني)، خارج منطقة العبور.
- **المسافر:** كل شخص يدخل التراب الوطني، مهما كان سبب تنقله ودوافع دخوله، ومهما كانت جنسيته ومكان إقامته، باستثناء السواح في نزهة أو رحلة بحرية والذين يقيمون في بواجرهم طول مدة إقامتهم في البلاد.

قياس مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995/2019 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي
للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)

- الجوال في رحلة بحرية: كل شخص يدخل الحدود البحرية الوطنية ويغادرها في نفس السفينة أو الباخرة التي دخل بها، والتي يقيم على متنها طول مدة إقامته.
- الزائر: كل شخص يدخل التراب الجزائري ولا يمارس نشاطا مأجورا ويشمل هذا التعريف:
- السائح: هو زائر مؤقت ولفترة محدودة على الأقل 24 ساعة في الجزائر لأسباب أو لدوافع مختلفة منها: المتعة والترفيه، زيارة الأهل والأقارب، قضاء عطلة، الصحة، الدراسة، الدين، الرياضة، أشغال، مهام، أعمال ... الخ.
- غير مقيم: وهو السائح، الجوال، المسافر، العابر للجزائر باستثناء المتجولين في إطار العزّة أو الرحلة البحرية.
- المنتزه: هو كل زائر مؤقت وله مدة إقامة محدودة في الجزائر لا تتجاوز 24 ساعة بما في ذلك المسافر في رحلة بحرية، باستثناء المسافرين الذين يحكم القانون لا يدخلون التراب الجزائري وكذا سكان الذين يعملون بالجزائر (الديوان الوطني للإحصائيات، 2000، صفحة 275).

2. التنمية المستدامة:

لقد مر مفهوم التنمية المستدامة بعدة تطورات بداية بمفهوم النمو إلى النمو الاقتصادي ثم التنمية إلى التنمية المستدامة وهذا بعدما تم استخدام المصطلح بشكل رسمي في عام 1987 في تقرير رسمي "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي تشكلت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول ديسمبر 1987 برئاسة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج (الطويل، 2010، صفحة 79).

1.2 تعريف التنمية المستدامة:

بدا مصطلح التنمية المستدامة في الحصول على قبول واسع النطاق في أواخر الثمانينات بعد ظهوره في التقرير المعروف باسم تقرير برونتلاند "مستقبلنا المشترك"، وذلك نتيجة عقد الأمم المتحدة لجنة انشأت لاقتراح جدول أعمال عالمي من أجل التغيير في مفهوم وممارسات التنمية، وتقرير برونتلاند يشير إلى الحاجة الملحة لإعادة التفكير في طرق حياتنا (tracy & Bayley, 2008, p. 24).

تعرف التنمية المستدامة حسب اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) على أنها: "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الانتقاص من قدرات الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"، أي أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطور المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في سبيل تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم (الهيبي، 2009، صفحة 14).

وعرفت منظمة الفاو التنمية المستدامة بأنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية (كربالي وحمداني، 2010، صفحة 11).

2.2 أبعاد التنمية المستدامة:

أكد تقرير برونتلاند انه لتطبيق أي سياسة مستدامة لا بد من الارتباط بين كل من الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والتي تمثل الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة.

– **البعد الاقتصادي:** النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية حيث يجب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

– **البعد الاجتماعي:** يعد البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، حيث يمثل البعد الإنساني والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحاق الاجتماعي وعملية التطوير في الاختيار السياسي وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار.

– **البعد البيئي:** تنادي مبادئ التنمية المستدامة بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وهذا من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية (بودرجه، 2017، صفحة 607).

3.2. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها (نوزاد، 2008، صفحة 15):

– **خفض حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** حيث يلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستعملون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم، حيث انه في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات من المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

– **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:** حيث تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

– **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:** تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والحديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئية سلبية.

3. دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يعد موضوع السياحة من المواضيع الحديثة في مجال الاقتصاد، هذا المصطلح الذي أصبح متداولاً بشكل كبير في العديد من المنتديات والمؤتمرات وذلك نتيجة التأثير البالغ للسياحة على الاقتصاديات الوطنية ودفع عجلة النمو.

1.3. علاقة التنمية السياحية بالتنمية الاقتصادية

تعرف التنمية السياحية على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة. كما وتعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية كالإنسانية والمادية ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية (بن فرج، 2009، صفحة 96).

2.3. مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني:

1.2.3. دور السياحة في التشغيل:

إن من أهم مميزات القطاع السياحي هو إسهامه في استحداث فرص عمل دائمة أو موسمية وتمثل خصوصا في العاملين في المؤسسات السياحية منها الفنادق والوكالات السياحية والمرشدين السياحيين، كما تلعب الحرف والهوايات دورا هاما في السياحة حيث تجلب مدا خيل معتبرة عن طريق بيع التحف والهدايا التذكارية التي يصنعها الحرفيون، أما الهوايات فهي وسيلة فعالة لجلب السياح إلى البلد وكذا استحداث مناصب شغل جديدة (بوعموشة، 2012، صفحة 37)، والجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في التشغيل خلال الفترة 2008-2018 وهذا كما يلي:

الجدول 01: تطور عدد العمال في قطاع السياحة خلال الفترة 2008-2018 (بالآلاف)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العدد	227.6	269.1	254	266.6	289.3	321.9	299.0	305.5	299.0	302.0	388.7	390

المصدر: وزارة السياحة الجزائرية، مديرية الإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أن العمالة في قطاع السياحة بالجزائر تزايدت بشكل نسبي خلال فترة الدراسة حيث كانت تقارب 227 ألف عامل لتصل حدود 388.5 ألف عامل نهاية سنة 2018 أي بزيادة تقدر ب 223.5 ألف عامل، كما أن سنتي 2007 و 2011 شهدتا أبرز نسبة في نمو معدل التوظيف حيث بلغ 60.19% و 56.6% على التوالي، وهذا بسبب مخلفات الإصلاحات التي جاء بها القانون الجديد الذي استحدث سنة 1999 الخاص بالفندقة ووكالات السياحة والأسفار كما ترجع أسباب هذه الزيادة المتتالية في عدد العمال إلى جملة السياسات التي اتخذتها الدولة لتشجيع قطاع السياحة من خلال المؤسسات التابعة للقطاع السياحي كالفنادق والمركبات الجديدة إضافة إلى المطاعم والمقاهي، ولكن بالرغم من ذلك فإن النمو المسجل في قطاع السياحة بالنسبة للتشغيل يعد ضئيلا مقارنة بالطاقات السياحية الغير المستغلة من طرف الدولة (شاهد و دفرور، 2017، صفحة 183).

2.2.3. دور السياحة في الناتج الداخلي الخام:

تعد السياحة أحد أهم الأنشطة التي تسهم في إجمالي الناتج المحلي في العالم، ومن هنا تأتي أهمية هذا القطاع في اقتصاديات التنمية، وكلما زاد ارتباط القطاع السياحي بباقي قطاعات الاقتصاد كلما ارتفعت أهميته النسبية في الاقتصاد القومي لم ينتج عن ذلك من توليد إيرادات أخرى لهذه القطاعات، والجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2008-2018 وهذا كما يلي:

الجدول 02: نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2008-2018

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المساهمة %	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1	1.1	1.2	1.3	1.5	1.7

المصدر: وزارة السياحة الجزائرية، مديرية الإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج الداخلي لم تتعدى 2% خلال الفترة 2008-2018 وهي نسبة بعيدة عن المتوسط العالمي الذي يبلغ 10%، ويمكن إرجاع ذلك إلى النمو الكبير للاقتصاد

الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أدى إلى التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.

إن ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي تعود إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال ومرد ذلك يعود إلى عدم اهتمام الدولة بالسياحة لاعتمادها على قطاع المحروقات باعتباره الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك عكس كثير من الدول العربية غير النفطية كالمغرب، تونس، البحرين، الأردن، التي تولي أهمية بالغة للقطاع السياحي باعتباره قطاع هام يساهم في التنمية الاقتصادية (عقاري و بلخضر، 2017، صفحة 4).

3.2.3. المساهمة في ميزان المدفوعات

تمثل السياحة أحد مصادر العملات الصعبة في ميزان المدفوعات وتقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال حوصلة الإيرادات السياحية والإنفاق السياحي الناجمة عن النشاط السياحي الدولي، ويمثل الميزان السياحي قيدا مزدوجا لحركة السياحة الصادرة والواردة والتي يعبر عنها بالإيرادات السياحية التي تؤثر في الجانب الدائن من الميزان أما حركة السياحة الصادرة فتؤثر في الجانب المدين له، والنشاط السياحي بصفة عامة يقوم على حركة سياحية مزدوجة ذهابا وإيابا بمعنى أن الدولة تكون مصدرة ومستوردة للسائحين في نفس الوقت، والجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في تحسين ميزان المدفوعات خلال الفترة 2008-2018 وهذا كما يلي:

الجدول 03: ميزان المدفوعات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الرصيد(-)	0.14	0.19	0.35	0.29	0.23	0.18	0.35	0.37	0.36	0.36	0.37

المصدر: وزارة السياحة الجزائرية، مديرية الإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات السياحية شهد عجزا دائما خلال الفترة 2008-2018 نظرا لضعف إيرادات السياحة مقارنة بمدفوعاتها، وربما ذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها (عيساني، 2010، صفحة 5):

- ضعف نوعية المنتجات وخدمات السياحة الجزائرية؛ - إيواء وفندق ذات طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة؛
 - عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر داخل وخارج البلاد؛
 - غياب الأمن السياحي دفع المواطن إلى السفر إلى بلدان أخرى؛
 - خدمات مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين وذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار؛
- كل هذه العوامل ساهمت في تحقيق ميزان تجاري برصيد سالب يؤثر على ميزان المدفوعات للدولة سواء بتعميق العجز أو يقلل من فائض ميزان المدفوعات.

4. نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين القطاع السياحي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1995/2019 بواسطة

نموذج ARDL:

1.4. الاختبارات القبلية:

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة لنموذج ثم اختيار استقرارية السلاسل المشكلة للنموذج، وأخيرا توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC).

1.1.4 بناء النموذج

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل (Pesaran, et al (1997-2001)، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta PIB_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta PIB_{t-i} + \sum_{t=0}^q \beta_2 \Delta TOUR_{t-i} + \alpha_1 PIB_{t-1} + \alpha_2 TOUR_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

PIB : الناتج الداخلي الخام (يعبر لنا عن النمو الاقتصادي)؛

TOUR : الإيرادات السياحية؛

Δ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

β_{0-2} : معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α_{1-2} : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

2.1.4 اختبار جذر الوحدة:

يمكن الكشف عن جذر الوحدة عبر اختبار **Phillips-Perron** وذلك عبر اختبار الفرضية التي يمكن صياغتها

بـ: السلسلة لا تحتوي جذر الوحدة" وهي التي تختبر بالفروض التالية، وذلك في أي حالة من الحالات الثلاثة التالية:

- إمكانية احتواء السلسلة على جذر الوحدة مع الثابت؛
- إمكانية احتواء السلسلة على جذر الوحدة مع الثابت والاتجاه العام؛
- إمكانية احتواء السلسلة على جذر الوحدة بدون ثابت وبدون اتجاه عام.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \Rightarrow & \begin{cases} |t - stat| < |t - tab| \\ Prob > 0,05 \end{cases} \\ \text{الفرض العدمي : } H_0 & \\ \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \Rightarrow & \begin{cases} |t - stat| > |t - tab| \\ Prob < 0,05 \end{cases} \\ \text{الفرض البديل : } H_1 & \end{cases}$$

وفي نموذج **ARDL** يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم **04** يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار **Phillips-Perron**، ووجدنا أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول **04**: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار **Phillips-Perron**)

الفرق الأول			المستوى			القرار (الرتبة)	السلسلة الزمنية
بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط		
-3.16 (0.00)	-3.29 (0.09)	-3.30 (0.03)	0.63 (0.85)	-0.95 (0.93)	1.16- (0.67)	I(1)	PIB
-5.23 (0.00)	-5.16 (0.00)	-5.22 (0.00)	-0.28 (0.57)	-1.91 (0.62)	-1.83 (0.35)	I(1)	TOUR

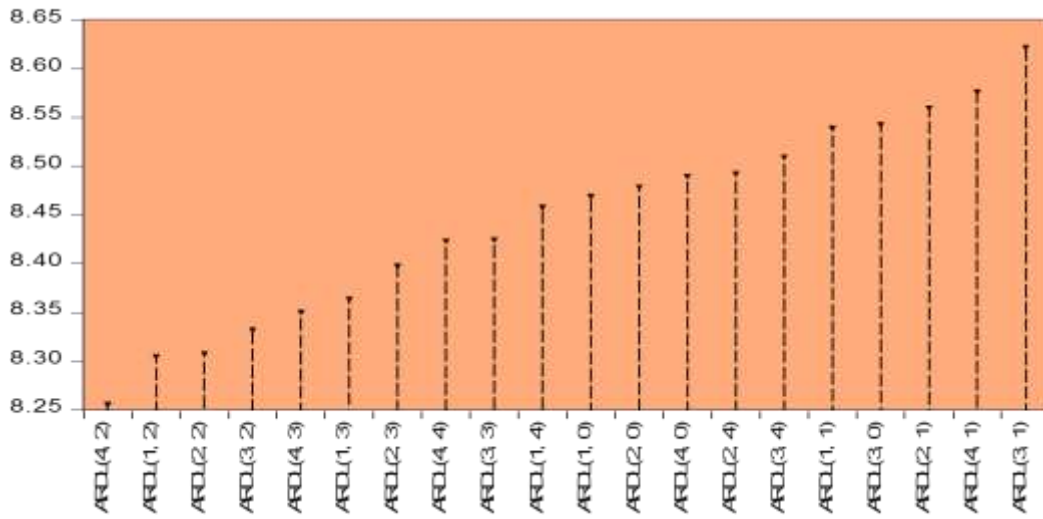
المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات **Eviews 10**

3.1.4. إختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

من خلال الشكل رقم **01** الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (**Schwarz Information Criterion**)، ومنه يتضح أن النموذج (4,2) هو **ARDL** هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (**Akaike Informatio Criterion**)، حيث أن المتغيرة **PIB** مبطأة بأربع درجات، في حين أن **TOUR** مبطأة بدرجتين، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل **01**: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria



المصدر: مخرجات **Eviews 10**

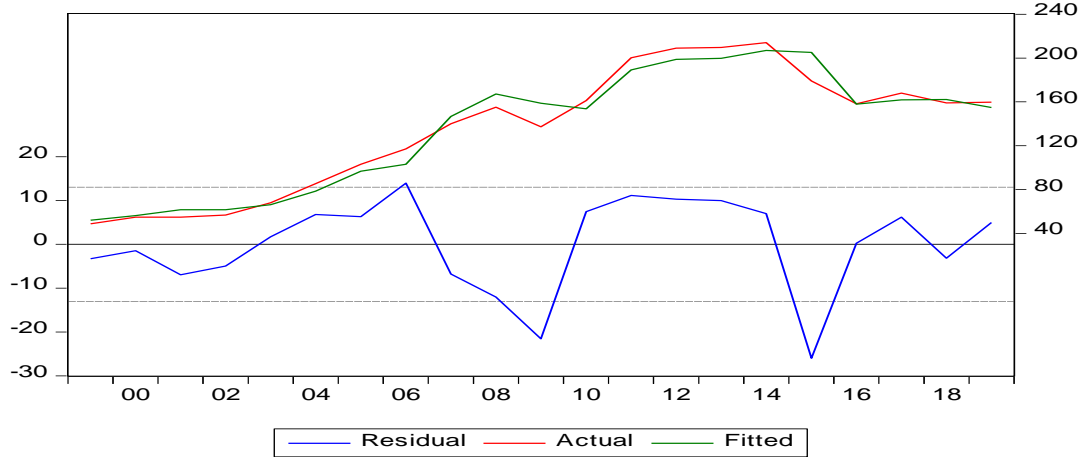
2.4. إختبار جودة النموذج (تشخيص البواقي):

قبل اعتماد النموذج $ARDL(4,2)$ في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

1.2.4. جودة النموذج

من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل 02: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)



المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

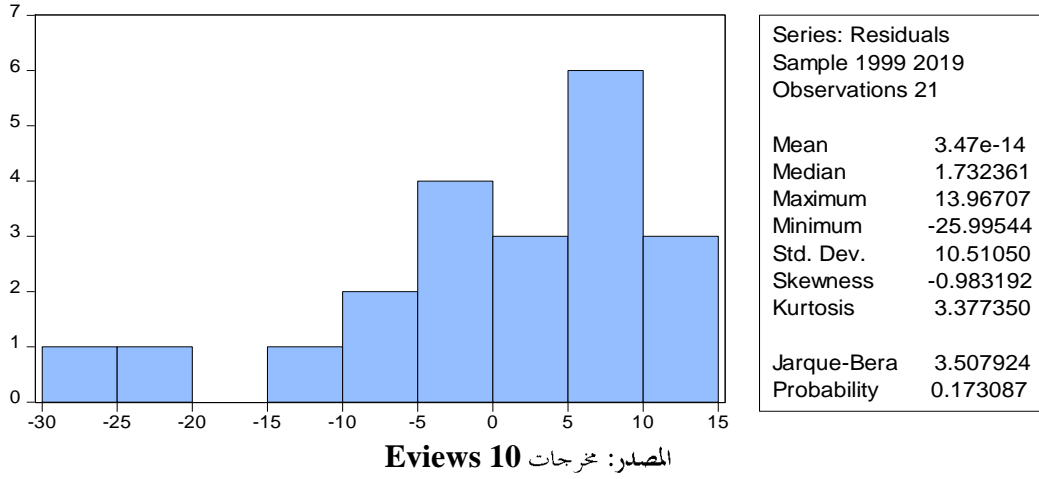
2.2.4. التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (*jarque-bera*) بالقيمة الجدولية (*Chi-Square*) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x_{0,05}^2$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} & \Rightarrow \text{jarque - bera} > x_{0,05}^2(2) \\ H_1 : \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} & \Rightarrow \text{jarque - bera} < x_{0,05}^2(2) \end{cases}$$

ومنه وحسب الشكل رقم 03 نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ($\alpha > 0.05$) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة $J-B=3.50$ اقل من $\chi^2=5.99$ ، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 03: التوزيع الطبيعي للبواقي



3.2.4. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (R -Square) المحسوبة عبر اختبار (LM) بالقيمة الجدولية لتوزيع Chi -Square عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x_{0,05}^2$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \Rightarrow R - sward > x_{0,05}^2(2) \\ H_1 : \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} \Rightarrow R - sward < x_{0,05}^2(2) \end{array} \right.$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 05: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:						
F-statistic	1.572336	Prob. F(2,11)			0.2508	
Obs*R-squared	4.668762	Prob. Chi-Square(2)			0.0969	
Date: 05/04/20 Time: 15:55						
Sample: 1995 2019						
Included observations: 21						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	-0.091	-0.091	0.1978	0.656
		2	-0.006	-0.015	0.1989	0.905
		3	0.023	0.022	0.2136	0.975
		4	-0.076	-0.072	0.3766	0.984
		5	-0.097	-0.112	0.6627	0.985
		6	0.307	0.293	3.6976	0.718
		7	-0.074	-0.027	3.8857	0.793
		8	-0.146	-0.176	4.6739	0.792
		9	-0.020	-0.070	4.6901	0.860
		10	-0.184	-0.162	6.1788	0.800
		11	-0.039	-0.014	6.2522	0.856
		12	-0.088	-0.242	6.6666	0.879
*Probabilities may not be valid for this equation specification.						

المصدر: مخرجات Eviews 10

من الجدول نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.
4.2.4. اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن):

ويكون من خلال مقارنة إحصائية (R-Square) المحسوبة عبر اختبار (Breuch-Pagan-Godfrey) بالقيمة الجدولية لتوزيع Chi-Square عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x_{0,05}^2$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{تباين البواقي غير متجانس} \Rightarrow \left\{ \begin{array}{l} R - \text{squard} > x_{0,05}^2(1) \\ \text{Prob}_{F\text{-stat}} < 0,05 \end{array} \right. : H_0 \text{ الفرض العدمي} \\ \text{تباين البواقي متجانس} \Rightarrow \left\{ \begin{array}{l} R - \text{squard} < x_{0,05}^2(1) \\ \text{Prob}_{F\text{-statistic}} > 0,05 \end{array} \right. : H_1 \text{ الفرض البديل} \end{array} \right.$$

والجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين:

الجدول 06: نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.962746	Prob. F(7,13)	0.4954
Obs*R-squared	7.169668	Prob. Chi-Square(7)	0.4114
Scaled explained SS	3.265956	Prob. Chi-Square(7)	0.8594
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 05/04/20 Time: 15:56			
Sample: 1999 2019			
Included observations: 21			

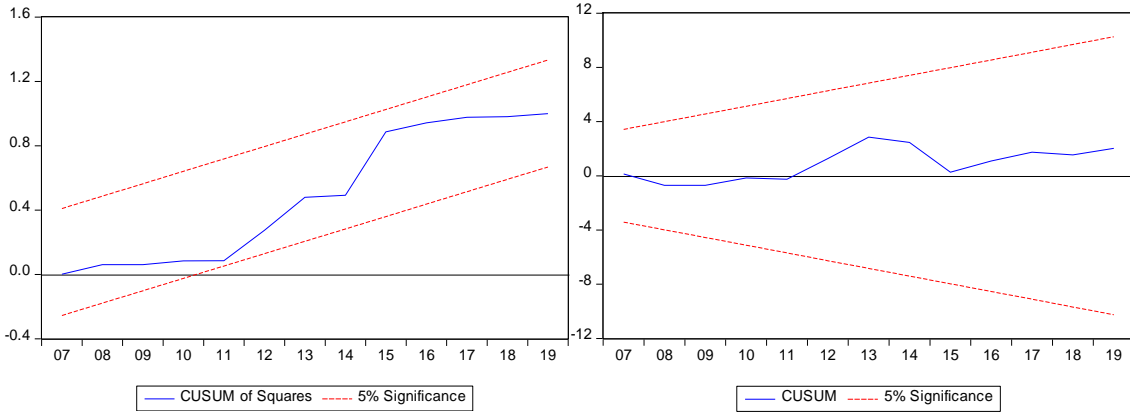
المصدر: مخرجات Eviews 10

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين.

5.2.4. اختبار الاستقرار:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 04: نتائج اختبار إستقرارية النموذج



المصدر: مخرجات Eviews 10

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة

عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

3.4. إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي

في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير

1.3.4. إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر إختبار الفرضية التالي: يوجد تكامل مشترك بين

متغيرات النموذج، حيث يتم القيام بهذا الإختبار من خلال الصيغة التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \text{لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} & \Rightarrow F - \text{statistic} < F_{I(0)F-Pesaran} \\ \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} & F_{I(0)F-Pesaran} < F - \text{statistic} < F_{I(1)F-Pesaran} \\ H_1 : \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} & \Rightarrow F - \text{statistic} > F_{I(1)F-Pesaran} \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test):

الجدول 07: نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.570979	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Finite Sample: n=35				
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
Finite Sample: n=30				
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات Eviews 10

قياس مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995/2019 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي
للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة.

2.3.4. تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير

يوضح الجدول رقم 08 أن القطاع السياحي يساهم في الناتج الداخلي الخام في الأجل القصير، كما أن معلمتها ذات دلالة إحصائية، وتأثير سالب وهو ما لا يتوافق والنظرية الاقتصادية لكنه يتوافق والدراسات السابقة، التي أكدت ضعف مساهمة القطاع السياحي في الجزائر وخاصة ان رصيد ميزان مدفوعات القطاع السياحي سالب في الغالب لذا كان تأثير القطاع سالباً على النمو الاقتصادي.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين الناتج الداخلي الخام القطاع السياحي، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائياً وكانت قيمته $(\text{CointEq}(-1) = -0.1853)$ ، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى وبنسبة 18.53%، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

الجدول 08: نتائج تقدير معاملات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(PIB)				
Selected Model: ARDL(4, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/04/20 Time: 15:59				
Sample: 1995 2019				
Included observations: 21				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	0.344885	0.175476	1.965426	0.0711
D(PIB(-2))	-0.310486	0.186653	-1.663436	0.1201
D(PIB(-3))	0.306251	0.175689	1.743145	0.1049
D(TOUR)	24.13994	30.08187	0.802475	0.4367
D(TOUR(-1))	-97.03071	34.72651	-2.794139	0.0152
CointEq(-1)*	-0.185303	0.052705	-3.515833	0.0038

المصدر: مخرجات Eviews 10

3.3.4. تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل:

يوضح الجدول رقم 09 أن القطاع السياحي يساهم في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عند مستوى الدلالة 5%، أي أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً للقطاع السياحي في النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفعت إيرادات القطاع السياحي بوحدة واحدة ارتفع الناتج الداخلي بـ 407.21 وحدة، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي أكدت على أهمية القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما نشاهده في العديد من الدول السياحية على غرار دولة تونس ومصر والمغرب.

الجدول 09: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(PIB)				
Selected Model: ARDL(4, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/04/20 Time: 15:49				
Sample: 1995 2019				
Included observations: 21				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.04072	8.350016	1.202479	0.2506
PIB(-1)*	-0.185303	0.061798	-2.998552	0.0103
TOUR(-1)	75.45763	32.67347	2.309446	0.0380
D(PIB(-1))	0.344885	0.193046	1.786539	0.0973
D(PIB(-2))	-0.310486	0.204109	-1.521175	0.1522
D(PIB(-3))	0.306251	0.196248	1.560530	0.1426
D(TOUR)	24.13994	35.81240	0.674067	0.5121
D(TOUR(-1))	-97.03071	37.48491	-2.588527	0.0225
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOUR	407.2119	159.5300	2.552573	0.0241
C	54.18540	38.93070	1.391842	0.1873
EC = PIB - (407.2119*TOUR + 54.1854)				

المصدر: مخرجات Eviews 10

الخاتمة:

رغم توفر الجزائر على إمكانات طبيعية وسياحية هامة إلا أن القطاع السياحي لا يزال يساهم إلا بنسبة ضعيفة في التنمية الاقتصادية، رغم أنه يعد قطاعا مهما لتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، وهذا راجع إلى عدم الاهتمام بهذا القطاع نتيجة اعتماد الدولة على قطاع المحروقات باعتباره أكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية. لذا ينبغي الاهتمام بهذا القطاع السياحي من خلال تطوير البنية التحتية خاصة بناء الفنادق وهياكل التسلية والراحة لما لها من دور في التشغيل والقضاء على البطالة، وزيادة الوعي بأهمية القطاع السياحي لدى أفراد المجتمع والعمل على نشر ثقافة السياحة لديهم لبلوغ الأهداف السياحية وهي أهداف التنمية الاقتصادية.

وبالنسبة للدراسة التطبيقية فقد تم دراسة أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2019 من خلال قياس واختبار العلاقة بين إيرادات القطاع السياحي والناتج الداخلي الخام، حيث استطعنا بناء نموذج قياسي سليم اقتصاديا وإحصائيا، حيث أكدت نتائج الدراسة إلى أن القطاع السياحي في الجزائر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وسالب في الأجل القصير لكن بنسب متدنية مقارنة مع دول أخرى وفي ظل ما تمتلكه الجزائر من إمكانات تسمح لها بالاستثمار أكثر في هذا القطاع الحساس، لكن وفي ظل عدم وجود الرغبة السياسية والاجتماعية بقي القطاع السياحي بعيدا جدا عن كل التطلعات.

التوصيات: من خلال هذه الدراسة يمكننا تقديم التوصيات التالية:

- زيادة الوعي الثقافي بين المواطنين بأهمية النشاط السياحي؛

قياس مساهمة القطاع السياحي في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995/2019 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي
للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)

- الرقي السلوكي في التعامل مع السائح بما يؤدي إلى زيادة الانطباعات الإيجابية لديه للعودة مرة أخرى؛
- عدم التركيز على الخدمات الممتازة فقط، وإنما إقامة المشروعات ذات الدرجات الفندقية الأقل لجذب المزيد من شرائح السائحين ومنه زيادة عدد المستخدمين؛
- التركيز على القطاعات المرافقة للسياحة.

المصادر والمراجع:

1. الديوان الوطني للإحصائيات (2000) مجموعة الإحصائيات السنوية، رقم 18. الجزائر.
2. الطاهر جليط. (مارس، 2018). دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الخلفة، 2(1)، ص ص 171-193.
3. الهيتي نواز عبد الرحمان (2009)، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
4. الياس شاهد، و عبد النعيم دفرور. (حوان، 2017). السياحة كمقوم للتنمية الاقتصادية في ظل تدبذب أسعار النفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد 6، صفحة 183.
5. حميدة بوعموشة. (2012). دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غ م تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
6. خلوط عواطف وعيسي نبوية (حوان 2018)، أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، الجزائر: دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، 9(2)، ص ص 33،56.
7. دليلة طالب، و عبد الكريم وهراني. (2011). السياحة أحد محركات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحية مستدامة، . الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
8. رابع مناصر، و عمران بشرابير. (مارس، 2019). أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية (1990-2014). الجزائر: مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، جامعة الخلفة، 1(1)، ص ص 174-189.
9. رمزي بودرحة. (حوان، 2017). الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة تجربة ألمانيا نموذجا. الجزائر: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميله، عدد 5.
10. رواء زكي يونس الطويل. (2010). التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان. عمان، الاردن: دار زهران.
11. زروينة بن فرج. (2009). الفنادق الخضراء أحد المداخل لتحقيق التنمية السياحية. يوم دراسي حول التهيئة السياحية ودورها في التنمية المحلية. الجزائر: دار الثقافة محمد بوضياف، مديرية السياحة لبرج بوعرييج،.
12. عامر عيساني. (2010). الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
13. عبد الرحمان نوزاد. (2008). التنمية المستدامة في دولة قطر. قطر: اللجنة الدائمة للسكان.

14. عبد القادر عبد الرحمان، ومديان محمد (سبتمبر 2017)، أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، 17(2)، ص ص 511-531.
15. عقاري زكرياء، وبلخضر شاكر (2017)، قطاع النقل وأهميته في التنمية السياحية المستدامة. الملتقى الدولي حول السياحة المستدامة في الجزائر، 29-30 سبتمبر 2017، الجزائر: جامعة عنابة.
16. عمر حوتية. (حوان، 2014). واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تطوره. الجزائر: مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، 13(2).
17. كربالي، بغداد، حمداني محمد (2010)، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية، جامعة وهران، العدد 45.
18. نادية العقون، و أسماء ميخاليف. (2019). تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986-2017). مجلة الاقتصاد والمالي
19. Akan, Y., Arslan, I., & Isk, C. (2007). The Impact of Tourism on Economic Growth: The case of Turkey. *Journal of Tourism*, 9.
20. Bouadam, K. (2011). The national strategy of tourism development in Algeria: issues, opportunities and limitations. *Review of Applied Socio-Economic Research*.
21. Boumendjel, S. (2010). The economic issue of tourism Algeria and socioeconomic conditions of sustainable development in Algeria. *International Journal of Human Sciences*, pp. 748-775.
22. Elbachir, A., & Boudia, F. (2016, december). Analyzing the tourism growth indicators in Algeria During the period (2005 - 2014). *abaad iktissadia*, pp. 626-644.
23. Manzoor, F., Wei, L., Asif, M., Zia ul Haq, M., & Rehman, H. (2019, Oct). The Contribution of Sustainable Tourism to Economic Growth and Employment in Pakistan. *Int J Environ Res Public Health*, 16(19).
24. Oluwaseyi, A. (2019, May). Is Tourism a Sustainable Haven for Economic Growth in North African Countries? An Evidence From Panel Analysis. *MPRA*, pp. 1-28.
25. Selimi, N., Sadiku, L., & Sadiku, M. (2017). The impact of tourism on economic growth in the Western Balkan countries: An empirical analysis. *International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research*, 10(02), pp. 19-25.
26. Taizeng, R., Muhlis, c., Sudharshan, R., Jianchun, F., & Wanshan, W. (2019, April). The Impact of Tourism Quality on Economic Development and Environment: Evidence from Mediterranean Countries. *Sustainability—Open Access Journal*, 9, pp. 1-17.
27. tracy, s., & Bayley, A. (2008). *sustainable development*. E C.D.